هندسةُ الفعلِ التَّشاركي بين المُعيقاتِ والاستراتيجيات

Engineering participatory action between obstacles and strategies

د/ بن عيسى لزهر *
جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر-
lazhar.benaissa81@univ-biskra.dz

د/ الهادي دوش
جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي- الجزائر-
doucban19@gmail.com

تاريخ الاستلام:2021/04/26 تاريخ القبول للنشر: 2021/05/16 تاريخ النشر: 2021/05/30

ملخص:

لقد برزت في مُقَابِل الدّيمقراطية التّمثيلية- التي أثبتت التجارب عبر عقودٍ أنّها قاصرةٌ في كثير من الجوانب خاصةً في تدبير الشَّأن المحلّي بكفاءة وفعالية - مقاربةُ الفعلِ التّشاركي المستدام، الذي يُسهِمُ في تجويد مُخرجَاتِ السّياساتِ العَامّة المحلّية، باعتبار المُواطن المحلّي هو الأقدَرُ عملياً على تحدِيدِ احتياجاتِهِ وأولوياته التّنموية، فضلًا على قدرته على رقابة ومُساءلة المنتخب المحلي، وتَرشيدِ أعمال المَجالِسِ المَحلّية، ولذلِك فهذا البحثُ يَهدفُ إلى معرفة معنى الفعل المشاركاتي وأهميته، وكيفيةُ هندسةِ الفعل التشاركي بفعالية وكفاءةٍ محلّية، وخَلُصنَا إلى وجود الكَثير من المُعيقات، وضَرُورة تَبني الإستراتيجية الثُلاثِية التَّشاركية؛ والتي تَجمَعُ بينَ دَورِ: المُواطن والمجتمع المحلي والسلطات المحلية.

الكلمات المفتاحية: الهندسة؛ التشاركية؛ التنمية المحلية؛ الفعل؛ المعيقات.

Abstract:

In contrast to representative democracy, the sustainable participatory action approach emerged- that experience over decades has shown that representative democracy is deficient in many aspects, especially in managing local affairs efficiently and effectively- which contributes to improving the outcomes of local public policies, considering the local citizen is the most practically capable of defining his needs and development priorities, as well as his ability to monitor and hold the local team accountable, and rationalize the work of local councils. Therefore, this research aims to know The meaning of participatory action and its importance, and how to engineer participatory action with local effectiveness and efficiency. We concluded that there are many obstacles and the need to adopt the tripartite participatory strategy. Which combines the role of: citizen, community and local authorities.

***Key words**: Engineering; Participation; Local Development; Action; Constraints.*

* المؤلف المراسل

مقدّمة

شهدت إدارةُ المجتمعات، تطوراتٍ وطفراتٍ وظيفية، سِيمَا في أساليب وطرائق التّسيير، حيث أثبتت الآليات والإجراءات الكلاسيكية قصور (وظيفة الدولة) على الإيفاء بالتزاماتها Inability to fulfill its obligations تُجَاهَ مُواطنِيها، ومن هذه الأساليب أُسلوبُ الدّيمقراطية التّشاركية. كما أنَّ مُشاركةَ المواطنينَ أمرٌ بالغُ الأهميةِ للانفتاحِ الحكومي وفعالية التنمية، والارتقاء بنوعية عملية صنع القرار و"علم" تقديم الخدمات مع تحسين المُساءلة الاجتماعية.

إنَّ عملية التنمية المحلية، تشكِّلُ عمليةً معقدةً، نظرًا لتشابك العديد من الفواعل، سيما المركزية والمحلّية داخل المجتمعات المحلِّية المُختلفة، [و] يرجِعُ السّببُ في ذلك، أنَّها ذاتُ تأثيرٍ مباشرٍ على المُواطن المحلّي.

من خلال ما سبقَ، تهدفُ هذه المقالة إلى شرح الفعل التّشاركي، مع ضرورة معالجة البِنية المَفاهيمية للدّيمقراطية التّشاركية، كما وتسعَى هاته الورقة البحثية إلى الإجابةِ عن إشكالٍ رئيسٍ مَفَادُهُ: هل يُمكنُ تحويلُ جملةِ مُعيقات الدِّيمقراطية التَّشاركية المحلّية إلى دوافِعَ بُنيَوِية لِتَحقيقِ مشاركةٍ فعّالة؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية نفترض الآتي:

1- يُعتبرُ الفِعلُ التُشاركي عمادُ مفهوم الدّيمقراطية التشاركية؛

2- لا يمكن ترقية التنمية المحلية، إلاَّ بمشاركة المواطن المحلي في صنع السياسيات التنموية المحلية؛

3- كلّما كان المواطن المحلي مبادراً ومشاركًا في صنع القرار التنموي المحلي، كلَّما أدَّى ذلك سياسات تنموية محلية فعّالة.

نعتمد في هذا البحث على استقصاءِ العلاقةِ بينَ التّشاركية والتنمية المحلية ومدى نجاحاتها في ظل مشاركة المواطن المحلي، والتعرض لمختلف المعيقات التي تَحُول دونَ تحقيق وتفعيلِ الفعل التشاركي ضمن مقارباتِ التشاركية وترشيدِ القرار التنموي المحلي، باستخدام أداةِ الوصف، واستخلاصِ النتائج وتقديم الاقتراحات، حيث تمّ تقسيمُ المقالة إلى العناصرِ التالية:

1- دراسة مفاهيمية حول هندسة الفعل التشاركي؛

2- أهمية مشاركة المواطن في التنمية المحلية؛

3- أهم المعيقات البنيوية لهندسة الفعل التشاركي واستراتيجياتِ تفعيله.

يهدف هذا البحث إلى محاولة فهم العلاقة بين هندسة الفعل التشاركي والسياسات العامة التنموية المحلية، من خلال سبْر العلاقة بين تفعيل التشاركية في الشّأن المحلّي، والنّتائج المتوقعة وكمية الرّضى الشّعبي عن برامج ومشاريع التنمية المحلية.

المبحث الأول

البِنية المفاهيمية لهندسةِ الفعل التشاركي

يعدُّ الفعل التشاركي مقاربة جديدة في سبيل تحسين مُخرجات السّياسات العامّة المحلية، انطلاقًا من ترهل الديمقراطية التمثيلية؛ وعليه نعالج في هذا المبحث مطلبين، بداية بمفهوم الهندسة التّشاركية ثم في المطلب الثاني أهمُّ فَواعلها كالتّالي:

المطلب الأول: مفهوم الهندسة التّشاركية

يتم النّظرُ دومًا إلى العمل التشاركي على أنه خيارٌ مَرجُو لتعظيمِ المكاسب، خصوصًا وأنّ المحيطَ الاقتصادِي الحديث يقُومُ على حالةٍ من التّسارع في مجال المعرفة وتحديث الأنماط الإدارية، وفي وقت يسعى فيه الجانب السياسي إلى مسايرة تلك الثورة الشاملة، أين تمثّل آلية العمل التّشاركي المُنَادَى بها؛ تطويرًا إيجابيا لمخرجات ذلك الوضع، وتعزيزا لمفهوم الثقة والشّفافية، وهي مقاربة تنقل الأفراد من وضعية الانتظار إلى وضعية المبادرة[1].

وفي هذا السياق يبرز الفعل التشاركي كمرحلة أولى للمقاربة التشاركية يمكن من خلاله ضمان الانطلاقة الجيدة [لِتكريسِ] الدّيمقراطية التّشاركية في عملية التنمية المحلّية.

تتأسّسُ التّشاركية حين يَجري تحريكُ وتفعيل الفاعليات المجتمعية في مواجهة تضخم السلطة والسلوك الاستبدادي والانفراد بصنع القرار، ويكون هناك نجاحٌ في هذَا الإطارِ يَتجاوزُ مسألة المواجهة؛ إلى الرغبة في تحقيقِ مخرجاتٍ إيجابية للممارسة السياسية، وهي سمة صارت وصفًا لحالة الانتقال الديمقراطي، أين تتمكن أطراف سياسية من خلال تنسيق جهودها وتفعيل إرادة العمل التشاركي، في أن تترجم الملامح الأساسية للترسيخ الديمقراطي، وتعزيزُ أرضيةٍ

للممارسةِ السّياسية، تكون بمثابة الذّاكرة وقاعدةُ الارتكاز من جهة، ولها من المُرونة ما يكفل إحداث التّطوير والتغيير لها بما يتناسب مع متطلبات النشاط السياسي من جهةٍ أخرى[2].

وتُشيرُ المشاركةُ إلى أي آليةٍ يتمّ وضعها لإشراكِ المواطنين بشكل فعال. هدفُها هو دعم تطوير مُجتمعٍ ديمقراطي من خلالٍ تعزيز سلطة مواطنيه على التصرف...، فهوَ يعني التعبئة من جانب الجهات الفاعلة المؤسسية (الدولة، والخبراء، والمسؤولين المنتخبين) والمواطنين. وقد كرسها مؤتمر ريو (1992)، فالمشاركةُ متأصلةٌ في التنميةِ المستدامةِ ومن الآن فصاعدًا تُعتبرُ الفكرةَ المهيمنة للسياساتِ العامّةِ والحضرية. على الصعيد الدولي، رسَّخَت نفسها كمبدأٍ للعمل العالمي[3].

ويمكن تعريفُ الفعلِ التشاركِي على أنَّه: " منظومةُ تواصلٍ بين مختلفِ الفَاعلين تُساعد حامِلي التغيير والفئات المجتمعية الأخرى على إيجاد نقطة التقاء لبلورة رؤيا مشتركة للتغيير سواء من حيث تصور مضمونه، برمجته، تفعيله ثم تقييم نتائجه[4].

لا يُوجدُ اتِّفاقٌ البَتّة حول مفهوم ومستويات الفعل التشاركي، حيث يُجَادِلُ بعض المؤلّفين، بأنّ هناك مُستويات مختلفة من المشاركة المدنية، تتراوح هذه السلسلة من المشاركة المحدودة limited participation (يشارك المواطنون بشكل متقطع من خلال انتخاب السياسيين المكلفين بمنحهم ملاحظات منتظمة)، إلى المشاركة المدنية التعاونية (يعمل المواطنون والمسؤولون في الحكومة المحلية كفريق لتحسين المجتمعات)[5].

المطلب الثاني: فواعل الهندسة التّشاركية

يُمْكِنُنا النّظرُ إلى الفعلِ التشاركي، على أنّه بنية مزاوجة بين عديد الفواعل، حيثُ هاتِهِ الفَوَاعل تبدو في حالةِ اتصالٍ دائمٍ (وتفاعل)، - وهذا في سبيل دفع الخطط التنموية المحلية إلى مزيد من الفعالية والنّجاعة- من خلال:

الفرع الأول: المواطن المحلّي

باعتبارهِ مركزُ الفعلِ التَّشارُكِي، والذي يصبُّ في مصلحته، وكونه عبارة عن تَفْتيتٍ للدّيمقراطية التمثيلية، وزيادةِ حُظوظه في المشاركة في صنع القرار المحلي، مع زيادةٍ مُطردةٍ في نصيبه من التنمية المحلية اللّامشروطة والمُنصِفة، وهذا على عكس الدّيمقراطية النّيابية التي تعمل

في اتجاه واحد فقط، بين السُّلطة والنّائب، فيما لا يكونُ هنَاكَ دورٌ للمُواطن إلَّا في مرحلة الانتخابات.

يَتِمُ النظرُ إلى جُهدِ المواطنِ في سياق الحالة التّشاركية، ضمنَ صيغةٍ بديلة عن الديمقراطية التمثيلية، وهي الدّيمقراطية التّشاركية التي تتبنى مفهومًا جوهريًا يَأخُذُ بعين الاعتبار دور المواطنين في المشاركة في صنع القرار السياسي وتدبير الشأن العام، كما أنَّها تتسم بالتفاعل بين المواطنين والحكومات أو المستشارين المحليين، وبالتالي فإن الطرح الذي تتأسس عليه الديمقراطية التشاركية يقوم على تفعيل مساهمة المواطن في عملية صنع القرار، كقناةٍ صاعدة ونازلةٍ للتّواصل بين السُّلطة والمواطن، يتم من خلالها تَصْعِيد مطالب واحتياجات وملاحظات المواطن إلى السلطة[6].

كما تُستعمَلُ هذه الصِّيغة من التَّشاركية في تعريف المُواطنِ بوجهة النظر الحكومية وفلسفتها، وحجْمِ الإمكانات المتوفرة **والإطار الاستراتيجي للعمل الحكومي**، على عكس الدّيمقراطية النّيابية التي تَعمَلُ في اتجاهٍ واحدٍ فقط، بين السُلطة والنّائب، فيمَا لا يكونُ هنا دورٌ للمواطن إلَّا في مرحلةِ الانتخابات[7].

يعتبرُ مؤلّفونَ آخرونَ أنَّ الدّيمقراطية التّشاركية والديمقراطية شبه المباشرة تستجيبان لمنطقين مختلفين. فلا تهدف إجراءات الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي إلى منح سلطة قرار إلى كافة مواطني مدينة أو حيّ، سواء تعلّق الأمر بالمساهمة في إعداد الميزانية التشاركية، أو بالمشاركة في لجنةٍ بلديةٍ غير رسميةٍ وفي هيئة مواطنين محلّفين على سبيل المثال. إذ لا يُسَاهِمُ في المسار التشاركي إلّا الأشخاص المختارون أو المهتمون بشكلٍ خاص[8].

إنَّهُ يجدر أن يتم إعادة النظر في حلقة المفاهيم المتصلة بأداء المواطن، والمتعلقة بالثقافة السياسية والتجنيد والتغيير السياسيين، وإعلاء مكان الفرد كشريك في منظومة الحكم، وكعنصر قادر على تقديم آرائه بحرية، وبشكل مستمر، وأن يجد تلك الأراء قابلة للتطبيق، وإنّ هناك حاجة لإشعاره بقيمته ووجوده، وهي ميزة أحوج ما تكون إليها الشّعوب العربية، في كسر أطر الاستبداد التسلط، وأن يستعيد الفرد قدرته كإطار للتغيير، وإحساسه بعدم التهميش، وأنّ الدولة فعلا مهتمةٌ لأمرهِ، وأنه [لا] يجْرِ استغلالهِ لمُناسباتٍ انتخابية، أو في الدّعاية لرُسُوخِ نظامُ حكمٍ عانت منه الدول العربية، وفي مقدّمتها الجزائر[9].

الفرع الثاني: السُّلطات المحلّية

السُّلطات المحلية باعتبارها الرّكيزة السلطوية والتي تمتلك وسائل التمويل والشرعية التنموية، لدى صياغتها[10].

فالدّيمقراطية التّساهمية أو المُشاركة الدّيمقراطية كما عُبِّر عنها [...] نقلةً جديدة في العلاقة بين الحُكّام والمحكومين، من خلال مساهمةٍ مباشرةٍ، أكبرَ للمواطنين في تقديمِ المُقترحاتِ بشأن اهتمامات الدولة والمجتمع[11].

كما يمكن القول بأنّ الدّيمقراطية التّشاركية تعبّرُ عن هندسة حديثة لمفهوم صنع القرار المحلّي، من خلال إشراك المواطن واعتباره صانعًا لا مُتلقٍ مباشر، ومجرّد مُستقبِلٍ لسياساتٍ عامة لم يُستَشَر فيها.

يتضح من خلال ما سبق؛ أنّ الفعلَ التَّشاركي ليس مُجرّد عملٍ عشوائي، أو غير منظم، ولا نشاطًا عفويًا، بل هو فعل دؤوب لتنشيطِ الواقع المحلّي، يبرزُ فيه التّميز والإستراتيجية في التحرك، والقدرة على توحيد الرؤى المحلية في سبيل النهضة المجتمعية الكاملة،- ليست مرحلة مؤقتة تفرضها ظروف معينة، وإنّما هي مجال للتخطيط والتنفيذ والمتابعة-، كما أنّها إطارٌ للصَّرامة والضبط والمسؤولية[12].

فهندسةُ الفِعلِ التّشاركي، تَرْمي إلى تلك الإجراءات المُصاحبةِ لرغبةٍ مُواطنيةٍ جامحةٍ في المُشاركة في تدبير الشّأن المحلّي، مع ما يُصاحب ذلك من انفتاح سُلطوي – السلطات المركزية والمحلية على حدٍ سواء-، يؤدي إلى إلغاء كافةِ أشكالِ التَّسلطية في صنع القرار المحلي واحتكار الخطط التنموية المحلية، بما يجلب النفع للصالح العام المحلي، وتدوير المُشاركة المحلية، والتّمكين للمواطن البسيط بالتعبير عن آرائه وطموحاته ومشاكله بكل حرية في إطار الاحترام التّام لحُقوق الإنسانِ، وتكريسًا لمبادئ الديمقراطية التَّشاركية.

الفرع الثالث: فواعل المجتمع المدني

إنّ المفاهيم الجديدة للديمقراطية التّشاركية تؤسّس لأعضاءَ جُددٍ في العملية، مثل النّقابات والمؤسسات التربوية و الجمعيات ذات الطابع البيئي والثقافي و الاجتماعي. كلها يمكن أن تساهم في عمليات صنع القرار والسياسة العامة.

يعتبر المجتمع المدني لسلطة ضابطة للسلطات المحلية العمومية، سيما في مراقبة عمل المنتخب المحلي، أو بالضغط عليه فيما يخص المصالح الحيوية كالصحة والبنى القاعدية وحجم ونوعية الخدمات الاجتماعية المقدمة من تعليم ونقل وشبكة طرقات، بالإضافة إلى حسن تسيير وتنفيذ الميزانية المحلية، ومدى مكافحة أساليب التعطيل البيروقراطي بفعل ما تمتلكه النقابات والإتحاد من سلطة رقابة وتأثير شرعيين، ولذلك يمكن لجمعية حي مثلاً أن تُمارس ضغطًا يجبر المنتخب المحلي على التراجع عن مشروع معين أو التعجيل والاستجابة الفورية للمواطنين، كما حدث في بلدية ليشانة في 30 أفريل 2021 (إحدى بلديات دائرة طولقة بولاية بسكرة)، حينما ضغط سكان أول نوفمبر عن طريق **جمعية الحي** وألزموا رئيس المجلس الشعبي على إعادة تهيئة قنوات الصرف الصحي في حيهم في ظرف يومين، والشّواهد كثيرة.

المبحث الثاني

أهمية مشاركة المواطن في التنمية المحلية

تنبُعُ أهمية مُشاركةِ المواطنِ في التنمية المحلّية، من خلال إشراكه في بناء سياسات تنموية ناجحة، باعتباره الأقدر على فهم وتشخيص مشاكله التنموية المحلية، وتوزيع عبئ القرار التنموي Local development decision المحلي مُناصفة بين السَّاكنة و السلطاتِ المحلية، وذلك من خلال:

المطلب الأول: الأهمية النّظرية والتجريدية

تكمُنُ أهمية مُشاركة المواطن في التنمية المحلّية من النّاحية النّظرية في العديد من الجوانب سيمَا، إعادة التفكير في أُسُسِ العلاقة بين النّاخِب والمنتخَب المحلّي وذلك من خلال ما يلي:

1. إنّ مخرجات التنمية المحلية، هي نقطة التماس المحورية بين الإدارة المحلية كفاعلٍ رئيسي في المعادلة التنموية، وبين المواطن المحلي كمستفيد أو متضرر مباشر من نتائجها، لذلك فإن مشاركته في جميع مراحلها أمرٌ بالغ الأهمية وضروري لنجاحها، كما أنه حق تكفله كل (الدّساتير الديمقراطية)، باعتبار المشاركة مبدأ راسخ من مبادئ المواطنة الفاعلة للأفراد داخل مجتمعاتهم؛

2. تحقيق الحد الأكبر من رفع نسب نجاح هذه البرامج على أساس القدرة الفعّالة للتدبير التشاركي في التخفيف من عيوب التخطيط والتنفيذ في مشاريع هذه البرامج[13]؛

3. جمع المعلومات الصحيحة والدقيقة حول الواقع المعيشي للمواطن، هُو ما يسمح بعدَ ذلكَ في ضمانِ تخطيطٍ جيدٍ لبرامج تنموية هادفة تَعُودُ بنتائجَ إيجابيةٍ على المواطن المحلي الذي شارك في وضع هذه المشاريع التنموية المختلفة؛

4. يؤدي إشراك المواطنين في عمليات التّنمية المحلّية إلى مُساندتهم لمشاريعِهَا وبرامجها، والاهتمام بها، كما والدّفعِ بها نحْوَ التّجسيدِ والتّطوير؛

5. يُمثِّلُ **المستوَى المحلّي** بداهةً الأرضية المثلى لتجربة الدّيمقراطية التّشاركية، وذلك انطلاقًا من إرادة العديد من المواطنين المشاركة في حياة المنطقة التي يشعرون (بالانتماء إليها)[14]؛

6. في ظلّ التغيّر في وظائِف الدَّولة (الاجتماعية)، تحت تأثيرِ المُستجدّات المحلّية و العالمية، حيثُ باتت حتمية تحوّلِ الدّولة من كَونِها المُشرف المباشر؛ إلى (**فاعلٍ شريكٍ**) في عمليةِ التّنمية المحلّية، و أضحت التشاركية هي الآلية النموذجية لتعدُّدِ الشُّركاء الاجتماعيين في عملية التّنمية خاصة المحليّة منها، ممّا عظّم دور المجتمع المدني و تحميله المسؤولية في تأطيرِ و مأسسةِ السُلوك الفردي والجماهيري في عمليةِ المشاركة في صياغةِ خطط تنموية[15].

المطلب الثاني: الأهمية العملية

تكتسي مُشاركة المواطن في عملية صياغة وصنع التنمية المحلّية بطريقةٍ تشاركية أهمية مباشرة على متطلبات التنمية بالنسبة للمواطن، خاصة باعتبار الإدارة المحلّية هي في تماسٍ مباشر مع المُواطن، وتظهر هذه الأهمية فيما يلي:

1. تحديد الاحتياجات الحقيقية للمواطن المحلي، فعادة ما تعتمد الجهات المركزية في سياق المقاربة الكلاسيكية عند إعدادها لبرامج التنمية على بعض المعلومات التي تحصل عليها من بعض جهاتها اللامركزية، والتي تحاول أن تحدد من خلالها الاحتياجات الضّرورية للمُواطن المحلّي مع مراعاة الخُصوصية البيئية والثقافية للمنطقة في بنائها التخطيطي، لكن هذه التدابير أثبتت فشلها في كثير من الأحيان بسبب ضعف المعلومات الصاعدة من جهة أو تشوهها من جهة أخرى، وبالتالي أصبح من الضروري الاعتماد على المقاربة التشاركية في تحديد الاحتياجات الحقيقية للمواطن المحلي، على أساس معرفة هذا المواطن المحلي لاحتياجاته من خدمات ومرافق ومشاريع[16]؛

2. العناية بالشأن العام "هو كل ما يتعلق بإدارة وتسيير شؤون الحكم المحلي وخدمة المصلحة العامة"، لأنّه الأقدَرُ على أن يُرَاقِبَ [و] يعتني بالشَّأن العام من خلال مشاركَتِهِ في مختلِف مكوناتِ المجتمع المدني (أحزاب، منظمات، نقاباتٍ...)، وتشكيل رأي عام محلّي ضاغط؛

3. المساهمةُ في تجويد نوعية الخدمات المقدمة محليًا، باعتباره الأقدر على الحكمِ علَى نوعية وجودة هاته الخدمات، بصفته المرتفق (المباشر لها)؛

4. إشراكُ المستفيدين في تحديد وتشخيص مشاكلهم الحقيقية، يجعل المشاريع أكثر مطابقةً وملائمةً للواقع[17]؛

5. تعزيزُ مفهومِ الحوكمة المفتوحة: يُشِيرُ مفهوم الحوكمة المفتوحة ("open government ") إلى منظومةٍ يمكن بمقتضاها للمواطنين مراقبة مسار اتخاذ القرار والتأثير عليه وذلك بفضل الإمكانية المتاحة لهم في النفاذ إلى المعلومة العامة وإلى هيئات اتخاذ القرار، وتتجسَّدُ من خلال مبادراتٍ تتمثَّلُ في نشر وثائق ومعلومات حول أنشطة الهياكل العمومية على الأنترنت(open data)، وبالتالي فإنَّ الحوكمة المفتوحة تستند في المقام الأول إلى التكنولوجيات الحديثة المستعملة لتسهيل النفاذ إلى المعلومة. وفي الواقع، لا يتعلق الأمر بوضع المعلومات على ذمة العموم فحسب، بل يجب أيضًا إحداثُ إمكانياتٍ للتفاعُلِ بين السُلَطْ العمومية والمواطنين[18]؛

6. للمواطن إمكانية أن يحاسب المسؤولين عن الفساد بتجديد انتخابهم أو الامتناع، يخلق ثقافة سياسية مشاركاتية، تَجعلُ من المنتخبِ المحلي يُقدِّرُ صوت الناخب المحلي، ويعمل على تجْوِيدِ مخرجاتِ السّياساتِ العامّة المحلّية بما يخدم المواطن المحلي باعتباره ليس زبونًا فقط، بل باعتباره شريكًا فاعلًا في صنعِ ومُراقبة القرار المحلّي؛

وتظهر أهمية المقاربة التشاركية بالمقارنة مع المقاربات الكلاسيكية في الجدول (1) أدناه.

الجدول(1): أهمّية المقاربة التشاركية بالمقارنة مع المقاربات الكلاسيكية

تعيين	المقاربة الكلاسيكية	المقاربة التشاركية
تنظيم	متمركز ثابت، ومنغلق	لا مركزي، ديناميكي ومنفتح
الإجراءات	تابثة، متصلبة وغامضة	مرنة، واضحة وسهلة التكييف

منظومة أخذ القرار	عمودية من أعلى إلى أسفل	صاعدة (من أسفل إلى أعلى)
تواصل	إخبار، أوامر	حوار
العنصر البشري	منفذ	فاعل – خلاق
جمع المعلومات	الاستثمارات، الإنسان مجرد مصدر للمعلومات	عبر اللقاء المباشر، الحوار والملاحظة
التخطيط	الرؤساء والاختصاصيين	الفئات المستهدفة وطاقات أخرى
الحلول	توجيهية، عامة وثابتة	خاصة – متفاوضة – ملائمة
الأخطاء المنهجية	غير معترف بها	مصدر تعلم وتحسين مردودية
منهجية	ثابتة	استنباطية، قابلة للتأقلم
الفئات المستهدفة	أحد عوائق التنمية (الجهل، الركود، عدم الرغبة في التغيير)	فاعل في تصور الحلول و تفعيل التغيير

المصدر: (بوحمى، https://bit.ly/33YeBUT، 2010)

المبحث الثالث

أهمُّ المعيقات البنيوية لهندسةِ الفعل التَّشاركي واستراتيجيات تفعيله

بالرغم من تبني الكثير من الدول مقاربة الفعل التشاركي، من أجل جودة الخدمات المقدمة محليا، والعمل على تحقيق الرضا الشعبي على مخرجات الحكم المحلي، إلاّ أنّه هناك تحديات تُفرض ومعيقات يجب أن تزال من خلال **استراتيجياتٍ ثلاثية** كالتالي:

المطلب الأول: التحديات المفروضة

هناك العديد من التحديات المفروضة والتي من شأنِها أن تحدّد مآلات الفعل التشاركي ومدى نجاحُه في تعديلِ مُخرجات السياسات العامّة، وأهمُّها:

1- الالتزام الوظيفي للحكومة: لابد من وجود حكومة ملتزمة وميالة إلى الاستجابة. فغالباً ما يكون النقاش أقل بشأن كيفية تصميم وتنفيذ العمليات التشاركية التي تُؤتِي ثِمَارَهَا المَرْجُوَة. ونحن نعرف أن إشراك المواطنين يمثل قوة دافعة وراء التحسن في أداء خدمات المياه والصرف الصحي في الكثير من الدول مثل كينيا. فخلال السنتين الأوليين من المشروع التجريبي الرائد، تقدمت فئات المجتمع المحلي بما يتجاوز في مجموعه 400 شكوى، أمكن حل 97% منها بنجاح، بعدما كان بعضها معلقاً في انتظار الحل من أكثر من 3 سنوات. وإجمالاً، يمكن القول بأن المشروع فتح آفاقاً جديدة فيما يتعلق بإشراك المجتمع المحلي[19]؛

2- تحدي مواكبة ثورة الاتصالات والمواصلات، والتي ما فتِئَتْ يزدادُ تأثيرُها يومًا بعد يوم في الحياةِ العامّةِ وحياة الشعوب؛

3- لا يكفي فقط دسترةُ الفّعل التَّشاركي أو تَقْنينُه، لكي تتحقّق تنمية محلّية مَنشودَةٌ في الوطن العربِي عمومًا والجزائر، خاصة بعد تعديل قانوني البلدية والولاية، ولكن أيضًا، بالمقارنة مع مدى جاهزية الفرد لتحمل المسؤولية المحلية واعتباره شريكًا حقيقياً في صنع السياسات العامة المحلية، لا مُجرّد زبون؛

4- تحدي الاستمرارية في ممارسة الفعل التشاركي، فالفعل التشاركي يجب ألا يتميز بالمُناسباتية والتأقيت، وإلاَّ تحوّل إلى خيارات نخبوية، تُشبِه المواعيد الانتخابية الإجرائية ويتحولُ معها إلى مُجرد، ديكورٍ ديمقراطي لا يخدُم [لا] السياسات المحلية التنموية و [لا] السّاكنة المحلية، وينعكسُ بالسلب على مفهوم تفتيت الديمقراطية التمثيلية.

المطلب الثاني: أهمّ معيقات الفعلِ التّشاركي

يُجابه الفعل التَّشاركي الكثير من المُعيقات التي من شأنها تعطيل نجاعة الفعل التشاركي أو تأجيله وهي كالتالي:

1- ضعف وشح الموارد: سواء تعلق الأمر بالموارد المالية أو البشرية المتوفرة للسلطات المحلية لممارسةِ اختصاصاتها في إطار سياساتِ اللامركزيةِ. ويمكنُ أيضًا للثقافةِ التنظيمية للجماعاتِ المحلّية أن تُشكِّلُ عائقًا آخر؛ إذ يصعبُ مع استمرار ثقافةٍ [إدارية مركزية وسلطوية] في بعض البلدان التعودَ على الإطار الجديد للحَوْكمة المفتوحة والتشاركية. فلا يؤخذ تبعًا لذلك دورُ الفاعلين الاجتماعيين في النشاط العمومي المحلي إلَّا بشكلٍ محدود[20]؛

2- تراكُم الثّقافاتِ السِّياسية الرّيعية لدى المواطن، ولّد لديه رغبة جامحة في الانزواءِ بنفسه والاستقالة الطوعية من ممارسة كافَّة أشكال الضغط والنقد والاحتجاج المحلّي؛

3- حجمُ القداسة المفروضة على المنتخب المحلّي، واعتباره صاحب سُلُطاتٍ جمةٍ ويتحكم في أرزاق السّاكنة، بسبب الجهل بحقوق وواجبات المواطن المحلي تجاه السُلَطْ المحلية، وأنّه جزءٌ أصيلٌ من مشاريع التّنمية، ولديه كاملُ الحقِّ في المُشاركة في صنعِ القرار المحلي، والسّهر على تنفيذه ومراقبة المسؤول المحلّي؛

4- غالبًا ما ينظرُ المسؤُولون السِّياسيون إلى الدّيمقراطية التّشاركية المحلّية كوسيلة لدعم مشروعِيتهمْ، الأمر الذي يطرحُ خطر سوءِ توظيفها. وبالفعل، فإنَّه غالبًا ما يتّمُ التنديد باستغلالِ الآليات التشاركية من قبل السلطة العمومية المحلية؛ إذ يعتبرُ المسئُولُونَ المنتخبون أحيانًا الإجراءات التشاركية أداة يطوّعونها لعمليات الاتصال والتعبئة والرقابة وإضفاءُ الشّرعية على خدماتهم. وقد يصلُ الأمرُ إلى سَيطرةِ بعضُ المنتخَبين على الآليات التشاركية لاستبعادِ بعضِ النَّاشطين من المجتمع المدني (كجمعياتٍ ومجموعاتٍ سياسيةٍ)، خوفًا من الاحتجاجاتِ التي قد تَستهدفُ السُلطَة المحلّية[21]؛

5- أخيراً حجمُ السّلبية التي أُشربها النّاخبُ المحلّي، بسببِ مُمَارساتٍ محلّيةٍ لِعُقودٍ، ضَنَّا منهُ أنّه [لا] جَدْوَى من مناجزةِ المنتخَبِ المحلي أو مراقبتهُ أو مُسائَلَتُهُ.

المطلب الثالث: الاستراتيجيات الثُلاثية

وفي هذا الصَّدد عَلَينا رَصدُ مجموعة استراتيجيات تقُودُنا إلى تَنميط دور المجتمع المدني، والمواطن في ترسيخ الديمقراطية التشاركية والدّفع بالتنمية المحلية، سواءٌ على مستوى المجالس المنتخبة أو على مستوى المنظومة الإدارية المحلية وهي كالآتي[22]:

الفرع الأول: إستراتيجيات السُلطة السياسية لتفعيل الشّراكة الاجتماعية

* إعادة النظر في القوانين و التشريعات الخاّصة بصيانة و ترقية الحُرّيات الفردية و الجماعية وحقوق الإنسان، و كذا الضوابط الحاكمة لإجراءات إنشاءِ الجمعيات و المنظمات المدنية؛

* التعديلات الدُّستورية التي استَحْدَثتْ مفهُوم الدّيمقراطية التشاركية لم ترافقها استراتيجيات تترجم المبدأ الدستوري على الواقع السياسي، حيث لا يزال مفهوم الديمقراطية التشاركية مبهم من حيث التطبيقات و مدى حدود المجتمع المدني في ممارستها؛

* مراعاة مشاغل السكان عند صياغة اللوائح والسياسات، فضلاً عن تخطيط وتنفيذ البرامج مثل خطط التنمية المتكاملة (IDPs)[23]؛

* إرساءُ ثقافةٍ سياسيةٍ مشاركاتيةٍ قائمة على التّفاعلَ بين الفرد و المجتمع و النّظام السّياسي و تنمية روح المواطنة لدى الفرد و ترقية الحقوق السياسية و الاجتماعية داخل المجتمع؛

* الاعتمادُ على تبليغِ المُواطنِ بشكلٍ دوريٍ ودائمٍ بقضايا الشّأن العام، و استعمال في ذلك وسائل التبليغ الجواري (ملصقات، إذاعة...)، إضافة إلى وسائل التواصل الحديثة (المواقع الالكترونية، صفحات التواصل الاجتماعي، مواقع تواصل رسمية...) و إشراك المواطن في الجهود التنموية المحلّية، [و] تزويد المجتمعات بالمعلومات والتعليقات بشأن الأنشطة الحكومية على أساس منتظم[24]؛

* إزالةُ العراقيل الإداريةِ والممَارسةِ البِيرُوقراطِية داخلَ المنظّمات والمؤسّسات الحكومية قصدَ التّمكين السّلس لمتطلبات المواطنين؛

* توفيرُ هياكل حكومية ديمقراطية وخاضعةٍ للمُساءلة داخلَ المجتمعات المحلية لتعزيز التّنمية الاجتماعية والاقتصادية وبيئة آمنة وصحية[25].

الفرع الثاني: إستراتيجيات التنظيمات المدنية لتفعيل دورها كشريك اجتماعي للمُؤسّسات الرّسمية

* تفعيلُ الرّقابة الشّعبية على أعمالِ الإدارة المحلّية، وهذا بتوفير وسائل الحرّية التامة، بدايةً بالأحزابِ السّياسية مُرورًا بتنظِيمَات المُجتمَعِ المَدني و وسائل الإعلام و الاتصال؛

* تشكل مجمع مدني على درجة من الوضوح والحيوية، له القدرة على ترجمة المصالح والآراء واحتواء الخلافات، ومنح فرص المشاركة عبرَ تَرتِيباتٍ قَانُونيةٍ وَاضِحةٍ ومكفولةٍ بالحماية[26]؛

* تكوينُ نُخَبٍ ذاتُ كفاءةٍ، وخبرةٍ، وروحٍ قياديةٍ، تَعملُ على مَبدَأِ التّسييرِ الجَمَاعي لتنظِيماتِ المُجتمعِ المَدَني؛

* وجودُ مُجتمعٍ مَدَني مُهَيكَلٍ ومنظمٍ ومستقلٍ في التمثيل؛ حيث أن مؤسسات المجتمع المدني تكتسب قوتها من كونها مجموعة مؤسسات تستطيع ايجاد مناخ للتعاون والمشاركة بفاعلية في مجريات الواقع المحلي والمجتمعي، ومثال ذلك النقابات العمالية والمهنية ورجال الأعمال والغرف التجارية والصناعية ومنظمات حقوق الإنسان والجمعيات الأهلية التي تعمل على مواجهة مختلف

المخاطر والتحديات التي تواجه المواطنين، مع العمل على تلبية حاجياتهم وحلّ مختلف مشاكلهم[27]؛

* تشجيعُ مشاركةِ المجتمعات والمنظمات المجتمعية في شؤون الحكومة المحلية؛ [و] ضَمانِ التّعاون ومشاركة المعلومات بين أصحاب المصلحة في المجتمع، وممثلي المجلس، والقطاع الخاص لتحسين رفاهية مجتمعاتهم improve the wellbeing of their respective communities[28]؛

* القيامُ بدوراتٍ تكوينيةٍ و تدريبية، قصد تنمية القدرات و تأهيل الشَّباب للعَمَلِ الجَمْعَوي، و هذا في إطار تَمكين الشَّباب و المرأة من ممارسة النّشاطات الاجتماعية؛

* العملُ على رفعِ مستوَى الوعي الشعبي، خاصّةً أثناء تعامُلِهِ مع القضايا العامّة، و هذا في إطار تعزيز المشاركة الإيجابية للمواطن في صُنع السِّياسات العامّة؛

تتعزّز المبادرة ضمن الإطار التشاركي بترسيخ ثقافةِ التطوع [لدى] الأفراد، والذي يتمُّ تشجيعه عبر الخطاب الإعلامي الإيجابي، كما تدعمه الأسرة والمدرسة والجامعة، والواقع أنَّ اجتماعَ المبادرةِ مع الجانب التطوعي، يحقّقُ عديدَ المنجزاتِ في المجتمع، وليسَ (غريبًا) أنّ اليابان عبْرَ تقاليدَ قرونٍ من الانسجامِ المجتمعي وروحِ المُبادرة، وقِيَمِ التَّساند، والعمل المشترك، استطاعت أن تُقِيمَ نَهضتَها وتقدُّمها العلمي من خلال تعزيزِ الفعل التشاركي[29].

الفرع الثالث: إستراتيجيات المُواطن لتفعيل دوره كشريكٍ اجتماعي للسُلطات المحلّية

* قِيامُ النُّخبِ بتحفيز وإعلام المواطنين بحقوقهم في الشّراكة المجتمعية في التنمية المحلية، من خلال الندوات والحملات التحسيسية والعمل الجزاري الحلّي؛

* العمَلُ على رفعِ مستوَى وَعي المواطن، من خلال خلق فضاءات لا حزبية، من شأنها ألاّ تُنَفِّرَ المواطن من العمل الجمعوي، كالمنتديات الأدبية، والفكرية، والإعلامية، والمهرجانات التعليمية، وغيرها، من المبادرات التي يمكن أن تُسْهِمَ في الرّفع من مستوى إدراك المواطن المحلي للمسؤولية المُلقاةِ على عاتقهِ فيما يخُصُّ التنمية ومراقبة أداء المنتخبِ المحلّي؛

* التحضيرُ لفردٍ محلّي جاهز، وظيفيًا وفكريًا وبرامجيًا، من أجل المساهمةِ في تحسين وضعُهُ المحلي المُعاش، عن طريق إعلام المنتخب المحلي بمشاكلهِ وتوجيههِ، بطريقةٍ حضارية، خالية من

المظاهر العامية المنافيةِ للمشاركةِ الديمقراطية (الحقيقية)، خاصّةً أثناءَ تعامُلِهِ مع القضايا العامّة، و هذا في إطارِ تعزيزِ الفعل المشاركاتي للمواطن في صُنع السّياسات العامّة التنموية المحلّية؛

* ضرورة تَخلّي المواطن عن استراتيجية الاستقالة المشاركاتية، [و] رد المواطن لنفسه الإعتبار بصفته (محور الدّيمقراطية التّشاركية)؛ فالحقُوق تُفْتَكُّ ولا تُهدَى[30]؛

* يَنبغي أن يعقبَ العملية التّشاركية عملٌ مُتضافر وتقييم تشاركي مُستدام، Un processus participatif doit être suivi par une action concertée et une évaluation participative durable.

الخاتمة

يُجسِّدُ تفعيلُ وهندسة الفعلِ التشاركي، مفهوم العملِ الجماعي والمختلط بين صانع القرار المحلي وبين المواطن، باعتباره ليس فقط مرتفقًا، ولكن أيضًا باعتباره المعني بالأساس بالخُطَطِ التنموية المحلية بصفة مباشرة، وعليه يجب أن تصبَّ جميعُ المشاريعِ في مصلحة المواطنِ المحلي.

لم تعد الدّيمقراطية الكلاسيكية تُقَدّمُ كخيار استراتيجي، قادرٍ على تحقيقِ التّنمية للمواطن المحلي، بعدمَا أبانت عن **قصورها ومحدوديتها** عن إيجاد حلول لمشكلات السياسات العامة التنموية، برزت مقاربات ومفاهيم من قبيل الفعل التشاركي، كمفاهيم جوهرية في معالجة المشكلات التنموية المحلية للمواطن، ذلك أن المواطن هو الأعلم بما يحتاجه، و الأدْرَى بطبيعة المشاريع [المجدية]، مع ما تتضمنه هذه المقاربة من إشراك فعلي للمواطن في صنع القرار المحلي التنموي، ومن ثمَّ لا حاجة بأن تقابل المشاريع التنموية المحلية بالرفض، باعتبار مشاركة المواطن في صياغتها (وفقًا) لاحتياجاته المحلية.

وخَلُصنَا من خلال البحث إلى عدّة نتائج أهمها:

- الفعل التشاركي كان نتيجة حتمية للقصورِ البيّنِ في الديمقراطية التمثيلية، وعجزِها عن الإيفاء بالتزاماتها تُجاه المُجتمع المحلي؛

- هندسة الفعل التشاركي، تحتاج إلى إشراكِ السُلُطات المحلية للفاعلين المحليين من مواطنين ومجتمع مدني، مع التمكين الفعلي لصوتِ ورأي المواطن المحلي، الذي بإشراكه يُساهم في نجاح خطط التنمية المحلية وتزكيتها؛

- لا تزال هناك الكثيرُ من التحديات التي تُجابه **تفعيل هندسةٍ حقيقيةٍ للفعلِ التَّشاركي**، أهمها التحدي التشريعي والإجرائي ومُكافحة كافّة أشكال وأنواع **الفساد الإداري** المستشري، بالإضافة إلى دور النخب في زيادة وعي المواطن المحلي بالأدوار التنموية والرقابية والتشاركية المنوطة به.

ومن أجل تلافي التحدّيات والمعوقات الآنفة الذكر نقترح الآتي:

- تفعيلُ وتضمينُ الفّعل التّشاركي عند بناء وصِناعَةِ القرار المحلّي التنموي؛

- تعديل قوانين الجماعات المحلية التي لم تعد تستجب لضرورات هندسة الفعل التشاركي؛

- ضرورة وجود إرادة سياسية حقيقية لدسترة الفعل التشاركي وإلحاقه بقوانين إجرائية شارحة، مع تجنب الاستغراق البيروقراطي جرَّاء كثرة الإحالات إلى التنظيم، وحرية القراءة والتكييف من خلال كمية المناشير ومذكرات التنظيم.

- لنجاح مخططات التنمية المحلية وجب استشارة محلية واسعة وانفتاح للمنتخب المحلي على القاعدة المحلية من مواطنين، ومجتمع محلي، ومختلف فعاليات المجتمع، للمساهمة في بلورة خُططٍ تنموية محلّية تتماشَى وطُموحاتِ ورغباتِ السَّاكنة.

الهوامش:

1 سليم حميداني، اسماعيل بوقنور، دلالة الفعل التشاركي في الممارسة السياسية الحديثة، مجلة الناقد للدراسات السياسية، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة-، المجلد 03، العدد 02، أكتوبر 2019، ص 43.

2 المرجع نفسه، ص 46.

3 Maha Messaoudene, Karima Messaoudi, QUELLE « DÉMOCRATIE » PARTICIPATIVE EN ALGÉRIE ?, La Pensée, Fondation Gabriel Péri N°385, 2016/1, p 62.

4 ربيعة بوحمى، المقاربة التشاركية في الفعل التنموي: بعض المبادئ والتوجيهات، http://volontariatacj.over-blog.com/article-49049582.html، تاريخ التصفح: (2021/04/04، 11:49).

5 Auriacombe CJ, Sithomola T, THE USE OF PARTICIPATORY ACTION RESEARCH IN A PARTICIPATIVE DEMOCRACY: IN CRITIQUE OF MECHANISMS FOR CITIZEN PARTICIPATION, international journal of social sciences and humanity studies, Vol 12, No 1, 2020, p p 52.

6 سليم حميداني، اسماعيل بوقنور، مرجع سابق، ص 49.

7 المرجع نفسه.

8 المنظمة الدولية للتقرير عن الدّيمقراطية، تقرير الدّيمقراطية التّشاركية على المستوى المحلي، مكتب تونس، 2019، ص 08.

9 سليم حميداني، اسماعيل بوقنور، مرجع سابق، ص 49.

10 لزهر بن عيسى، السياسة العامة والحوكمة المحلية، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثانية دكتوراه، تخصص: سياسات عامة، 2019-2020.

11 عبد المجيد برايح، الديمقراطية التشاركية، مجلة القانون، الجزائر، المجتمع والسلطة، مخبر الحقوق، كلية الحقوق جامعة وهران، عدد خاص 2012/1، (2012)، ص 103.

12 سليم حميداني، اسماعيل بوقنور، مرجع سابق، ص 48.

13 عمراني كربوسة، دراجي هشام، دور التشخيص التشاركي في دعم التنمية المحلية، مجلة المفكر، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة-، عدد خاص، فيفيري 2020، ص 37.

14 المنظمة الدولية للتقرير عن الدّيمقراطية، مرجع سابق، ص 09.

15 محمد سنوسي، الدّيمقراطية التّشاركية وواقع الحوكمة المحلّية في الجزائر"مدخل نظري"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، مركز جيل البحث العلمي- البليدة، العدد 15، فبراير 2015، ص 23.

16 عمراني كربوسة، دراجي هشام، مرجع سابق، ص 38.

17 ربيعة بوحمى، مرجع سابق.

18 المنظمة الدولية للتقرير عن الدّيمقراطية، مرجع سابق، ص 12.

19 كارولاين أنستين، مشاركة المواطنين في مشروعات التنمية: ما نعرفه، وما يلزمنا عمله وتعلمه، (تر: مدونات البنك الدولي)، https://blogs.worldbank.org/ar/voices/citizen- engagement-in-development-projects تاريخ التصفح: (2021/03/21، 10:35).

20 المنظمة الدولية للتقرير عن الدّيمقراطية، مرجع سابق، ص 13.

21 المرجع نفسه.

22 محمد سنوسي، مرجع سابق، ص ص 27-28.

23 Auriacombe CJ, Sithomola T, op.cit, p 52.

24 Ibid, p 54.

25 Ibidem.

26 سليم حميداني، اسماعيل بوقنور، مرجع سابق، ص 51.

27 المعيني محمد كامل، أبو زيد أحمد محمد: دور وسائل الاعلام الجديد في تفعيل المشاركة المجتمعية في مؤلف: دور الاعلام وتكنولوجيا المعلومات في دعم الديمقراطية وحرية التعبير، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2012، ص 43.

28 Auriacombe CJ, Sithomola T, op.cit, p 54.

29 سليم حميداني، اسماعيل بوقنور، مرجع سابق، ص 43.

30 فضيلة عكّاش، الحوار الاجتماعي المؤسسي كآلية لحوكمة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر: تحليل نقدي لنتائج جولات الثلاثية، المؤتمر العلمي الدولي الأول حول: الحكامة والسياسات العامة في الدول المغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي: 24-25 فيفري 2019، الجزائر.